فلسفة تدويل التعليم العالي والخصوصية الثقافية

"رؤية نقدية"

إعداد

أ.د/ أميـرة عبـد السلام زايـد

أستاذ أصول التربية، ووكيل كلية التربية-

جامعة كفر الشيخ

فلسفة تدويل التعليم العالي والخصوصية الثقافية
"رؤية نقدية"

أميرة عبد السلام زايد

تخصص أصول التربية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ

البريد الالكتروني: **amira.abdelgaid@edu.kfs.edu.eg**

مستخلص:

شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة العديد من التغييرات على المستويين المحلي والدولي، فقد اتجهت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى تعزيز ثقافة التنافسية لديها والتعاون والتسويق والتنوع في إطار تعزيز عملية التدويل، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة الفلسفات والاتجاهات والسياسات الرئيسة في التعليم العالي وغيرها من أوضاع قد تؤدي إلى تغيير مشهد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عامة وأدوار تلك المؤسسات ومدى استقلاليتها.ولما كانت قضية التدويل أحد أهم التطورات التي أفرزتها العولمة تلك التي تتماهى مع الملامح الفكرية لاتجاه **ما بعد الحداثة** (اتجاه ضد الإنسانية يسعى إلى طمس الهويات، ورفض الدين والتاريخ، وضد العقل ويسطح اللغة...) كان الأمر يستوجب الحذر والحيطة واتخاذ التدابير التي من شأنها تحافظ على هوية المجتمع وخصوصيته وتحول دون الانسحاق في دوامة ثقافة الآخر وفلسفته في تربية وبناء الإنسان وطريقته وسياساته التعليمية وما يرتبط بذلك من قيم تخصه. وتنطلق الرؤية النقدية للبحث الحالي من فلسفة التدويل وطبيعة وآليات تطبيقه على أنه يتم في سياق ثقافي عام يعاني تراجعا وفي ظل ظروف عالمية سريعة التغيير، وقضايا مجتمعية متنوعة ومنها قضايا التعليم خاصة في تلك الفترة التي يطغى فيها تأثير العوامل التكنولوجية بشكل كبير ليس فقط في مجتمعاتنا العربية بل وفي العالم كله. ولكن الأمر يتعلق بمدى التحصين الثقافي والتعليمي ومستوى الانتماء الذي يمتلكه أفراد مجتمع عن الآخر مما يمكنه من الانفتاح على الثقافات الأخرى من منطلق قوة ووعي ودون انبهار وتيه في ثنايا ثقافة الآخر ودونما تراجع إلى الخلف بعقلية منغلقة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من بينها: أن فلسفة التدويل التي ينشدها العمل الحالي ترفع التناقض بين أهمية وضرورة الحفاظ على الخصوصية وفي ذات الوقت تستجيب لمتغيرات عصر العلم والتكنولوجيا تكون في إطار الرؤية التي تقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والتمايز بين الثقافات والتعاون وتبادل المنافع والمصالح في إطار تعامل الأنداد المتمايزين ، وتعتمد على عالمية المعرفة والتكنولوجيا ومحلية ووطنية الثقافة والقيم والأخلاق والأعراف المجتمعية والتعليمية.

الكلمات المفتاحية: فلسفة التدويل- الخصوصية الثقافية.

The philosophy of internationalization of higher education and cultural specificity"Critical Vision"

Amira Abdel Salam Zayed

Higher education has recently witnessed many changes at the local and international levels, as many universities and higher education institutions have tended to enhance their culture of competitiveness, cooperation, marketing and diversity within the framework of promoting the internationalization process, which calls for the need to review the main philosophies, trends and policies in higher education and other situations that may lead to changing the landscape of universities and higher education institutions in general and the roles of those institutions and the extent of their independence. Identified with the intellectual features of the postmodern trend (an anti-humanist trend that seeks to obliterate identities, reject religion and history, against reason and flatten language...) It was necessary to be careful and to take measures that would preserve the identity and privacy of society and prevent it from being crushed into the vortex of the other's culture, philosophy in the education and construction of man, his method and educational policies and the associated values that belong to him.

The critical vision of the current research stems from the philosophy of internationalization and the nature and mechanisms of its application as taking place in a general cultural context that suffers from decline and under rapidly changing global conditions, and various societal issues, including education issues, especially in this period when the impact of technological factors is greatly dominated not only in our Arab societies but in the whole world. But it is a matter of the extent of cultural and educational immunization and the level of belonging that members of one society have over the other, which enables them to open up to other cultures out of strength and awareness, without fascination and getting lost in the folds of the other's culture and without going back with a closed mentality.

The study concluded with a set of results, including: that the philosophy of internationalization sought by the current work raises the contradiction between the importance and necessity of preserving privacy and at the same time responds to the changes of the era of science and technology within the framework of the vision that is based on respect for cultural specificities and differentiation between cultures, cooperation and exchange of benefits and interests within the framework of dealing with peers differentiated, and depends on the universality of knowledge and technology, local and national culture, values, ethics and societal and educational norms.

Keywords: Philosophy of internationalization - cultural specificity.

مقدمة:

شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة العديد من التغييرات على المستويين المحلي والدولي ، فقد اتجهت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى تعزيز ثقافة التنافسية لديها والتعاون والتسويق والتنوع في إطار تعزيز عملية التدويل ، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة الفلسفات والاتجاهات والسياسات الرئيسة في التعليم العالي وغيرها من أوضاع قد تؤدي إلى تغيير مشهد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عامة وأدوار تلك المؤسسات ومدى استقلاليتها.ولما كانت قضية التدويل أحد أهم التطورات التي أفرزتها العولمة تلك التي تتماهى مع الملامح الفكرية لاتجاه **ما بعد الحداثة** (اتجاه ضد الإنسانية يسعى إلى طمس الهويات، ورفض الدين والتاريخ ، وضد العقل ويسطح اللغة...) كان الأمر يستوجب الحذر والحيطة واتخاذ التدابير التي من شأنها تحافظ على هوية المجتمع وخصوصيته وتحول دون الانسحاق في دوامة ثقافة الآخر وفلسفته في تربية وبناء الإنسان وطريقته وسياساته التعليمية وما يرتبط بذلك من قيم تخصه.

وطبقا لرأي "ميشيل فابر" كمثال على وضع التعليمالمدرسي ومن ثمالتعليم العالي والجامعي ، حيث يرى

لو أن التعليم اليوم يمتلك إحساس ومعنى ما بعد الحداثة بالفعل ستجد ما يلي من ملامح: (Fabre, 2003, 3-7):

- النظام اليومي عبارة عن ترصيص وتراكم للمعلومات وأراء المتعلمين والمعرفة المدرسية كلها تعتمد على النص المعد مسبقا "فمعرفة ما بعد الحداثة تولد الفوضى المتموضعة والمتراكمة في بنوك المعلومات".
- تجاهل بعض قدرات المتعلم ، وتشويش تركيزه ، وثقافته تكون من أجل التذكر وتربيته تربية من أجل الذاكرة ، وإذا كان الأمر كذلك إذن فهناك ثقافة عاجزة عن الإبداع.
- أن العقل متجزئ لا يربط بين المعلومات "فالعقل تشظى في حزم أو شبكة محددة ، وتصبح المدرسة متجزأة أو لا تكون أية شيئ بالمرة ".
- تصبح رؤيتنا عن الطفل (المتعلم) ناقصة ، هذه الرؤية خارجية فقط تتجاهل المعنى ، والإحساس ، والباطن ، وتعد تلك الرؤية موضوعية مفرطة .
- في ظلمرجعية ما بعد الحداثة تبدو التربية بدون معنى.
- أن مدرسة ما بعد الحداثة علمت الجميع ، ولكنها لم تشكل وتهذب أحدا .

وإن كان يقصد "ميشيل فابر" لوصف واقع المدرسة في عصر ما بعد الحداثة بهذا الوصف غالبا المدرسة في الغرب ، لأن المدرسة لدينا - في المجتمعات العربية - الآن متهمة أيضا بالتقصير في وظيفة التعليم والتنمية المعرفية ، من ثم إذا كانت المدرسة من منظور "فابر" في كثير من المجتمعات (تعلم ولا تربي) ، فهل في المجتمعات العربية "لاتعلم ولا تربي"؟. من ثم نتساءل كيف نحمي أطفالنا في بيئة بدون معنى ولا قيم ، ولا أخلاق؟ أى طرق نستطيع من خلالها الخروج من هذه الأزمة من أجل بناء شخصية متعلمة ومهذبه ومجتمع أفضل ؟ وكيف يعمل كل من المجتمع والتربية لمواجهة أو تجاوز هذه الأزمة؟

إن المستقرىء لواقع المجتمعات العربية يجد أنه يتسم بمناخ يعتبر تربة خصبة لإختراق العولمة وفكر ما بعد الحداثة للتربية العربية بسهولة ويسر بما يتناسب مع مصلحة الآخر وتوجهاته. فغياب فلسفة اجتماعية عربية واضحة ومحددة المعالم ، وبالتالي غياب فلسفة تربوية تعمل بمثابة النظرية العامة للتربية ؛ يعبر عن أزمة عميقة في التربية العربية ومنظومة التعليم.

وهناك مظاهر عدة تعبر عن تلك الأزمة منها ما يلي: (سكران ، 2006 ، 221- 224 ; تركي ، 2000 ، 16-17):

- طغيان المادة التعليمية على أساليب التفكير العلمي بكل أنواعه ومناهجه.
- التشرزم المعرفي: أو المعرفة المجزأة: فنظم التعليم العربية أسيرة التخصص ، مع الإزدواجية الحادة التي تعاني منها على كل المستويات.
- العزوف عن استمرارية التعليم ، في الوقت الذي يفرض علينا عصر التحديات مواصلة التعلم مدى الحياة.
- غياب مفهوم تنمية المهارات الذهنية ، وهذه نتيجة منطقية لأسلوب الحفظ والتلقين السائد لدينا.
- تسرب اللاعقلانية إلى فكرنا التربوي ومؤسساتنا التعليمية.
- طبقية مجتمع التعلم ، يحتاج مجتمع التعلم إلى مهارات عدة لضمان فاعلية التعامل معه ، وهو الأمر الذي يحتمل معه ظهور طبقات جديدة ، أساسها الفارق المعلوماتي المعرفي.
- بطء إنضاج الصغار بسبب وجود موقف ثقافي عربي يفرز سلطة الآباء وسلطة الكبار على الصغار.
- عزوف معظم معلمينا عن المشاركة الإيجابية في توجيه مسار العملية التربوية.
- ابتعاد مناهجنا الدراسية عن واقعنا العربي والتركيز على التشكيل الأدائي أو النفعي.

ويوجز"عبد الله عبد الدايم" ما سبق في قوله: "إن كل ما في التربية العربية من كتاب ومعلم وامتحانات ومناهج وطرائق ما زال ينتسب إلى مرحلة اجترار المعرفة وخزنها ، وتغليب الألفاظ على الأشياء ، وتفضيل النظر على العمل ، وتقديم الجدل العقلي على البحث المنهجي ، وإيثار التقليد على التجديد أولا وآخرا" (عبد الدايم ، 1991 ، 248).

هذا ويرى "علي وطفة" أن اختراق العولمة للتعليم ، كحقل تربوي هي ظاهرة أكيدة وذلك نتيجة فعل مزدوج: فمن جهة هناك تصاعد هيمنة العولمة على الحقل التربوي بتشكيل الأذواق والاتجاهات والقيم والسلوكيات ، ومن جهة أخرى هناك استعمال وسائل تقانية جبارة لإثارة الإدراك وتنميط الأذواق والفكر (وطفة ، 2007 ، 332). "إن الاستسلام لاستيراد الأفكار ، والآلات والأدوات التكنولوجية من الخارج من أهم أساليب التخلف مهما كانت القدرات الاستيرادية من الخارج ؛ فكل شيء يمكن استيراده إلا المعرفة والتكنولوجيا ، فلا بد من صناعتهما محلياً"(مدكور ، 2005 ، 217). هذا مع الوعي بطبيعة العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا والتي أوجزها "ريمر" منذ السبعينات في أن:

"...الأمل في التربية الحقيقية أن تحرر الناس فتجعلهم يسيطرون على التكنولوجيا ولا يصبحون عبيداً لها أو لآخرين باسمها" (Reimer,1971,20). ويعبر الفيلسوف الفرنسي **كاستوريدي** عن الوضعية الإنسانية المأساوية في ظل العولمة وأدواتها الشرسة في كتابة "صعود اللامعنى" حيث يبدي قلقا وجوديا نتيجة انهيار المرجعيات الثقافية بمنظوماتها الأخلاقية في عصر العولمة وما بعد الحداثة. فعالمنا حسب قوله ، يعيش اليوم ظاهرة خطيرة وفريدة في التاريخ الإنساني ، وتتمثل في تصدع الأسس القيمية وانهيار المنظومات الأخلاقية وتفكك المرجعيات المنتجة للدلالة والمعنى (Castoriadis, 1996, 43). وإذا كان الأمر بهذا الشكل في سبعينات وتسعينات القرن العشرين طبقا لكل من "رايمر"، "كاستوريدي" فقد تفاقمت تأثيرات العولمة وتيار ما بعد الحداثة وآلياتهما في الهيمنة في القرن الحادي والعشرين.

من ثم فإن الاتجاه العالمي المتواتر نحو إبراز أهمية تدويل التعليم وضرورته وجعله غاية عالمية في التعليم العالي أمر يحتاج إلى التأني والحذر ووضع الضوابط والمعايير الواجبة.

فقد أشارت أماني نصر(2007) أنه على الرغم من المحاولات التي بُذلت بشأن تدويل التعليم العالي المصري إلا أن الواقع يُشير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تعوق جهود التدويل منها الافتقار إلى وجود فلسفة واضحة تقوم عليها منظومة التعليم العالي تتعامل مع التغيرات التي أفرزتها العولمة ، وكذا ضعف قدرة مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة ، بالإضافة إلى انحصار هذه المؤسسات في الحيز المحلي ، وقلة انطلاقها في التعامل مع المصادر العالمية ، مع تقادم تقنيات التعليم وضعف القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي (نصر ، 2007 ، 236).

وعلى الرغم من الأزمة التي تعاني منها التربية العربية ، والتي تعكس أزمة ثقافية وفكرية ، وبشكل أكثر تحديدا أزمة العقل العربي ، انعكست على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة ، إلا أننا في حاجة إلى التريث في نشر وتعميم آلية التدويل في التعليم على النطاق الواسع الذي يتم الترويج له الآن ، في ذات الوقت العمل على ضرورة بذل جهود حقيقية لمواجهة التحديات التي تحول دون تطويرالتعليم في مجتمعاتنا ، واستحداث بعض الآليات التي تقدم حلولا منطقية تضع في الاعتبار طبيعة الخصوصية الثقافية والهوية التربوية التي تميز مجتمع عن غيره من المجتمعات ، والخصوصية المؤسسية التي تميز مؤسسة عن أخرى، وطبيعة الإنسان الذي يتم تكوينه في إطارالثقافة الوطنية والمؤسسية ، كخصوصية تكوين المعلم في كليات التربية وخصوصية قضايا ومشكلات المجتمع والتربية التي تمثل شواغل البحث العلمي بها.

منطلقات الورقة البحثية:

تنطلق الورقة البحثية من القناعات الفكرية التي قد تجيب عن سؤالين معا وهما:

لماذا التدويل؟ وإذا كان ضرورة للتطوير فبأية معايير ممكن أن يكون؟كما يلي:

1- تعاني التربية العربية أزمة تعكس في ثناياها الأزمة الثقافية والفكرية التي تعاني منها تلك المجتمعات ، كما يعاني الخطاب العلمي/التربوي فيها ضعفا لغياب المنهجية العلمية النقدية وغياب الإنسان عن بؤرة الاهتمام.. مما يستدعي وقفات نقدية من أجل التغيير أو الإصلاح والتطوير.

2- تدويل التعليم العالي أحد أهم التطورات التي أفرزتها العولمة مع تنامي الاتجاه نحو الاقتصاد المبنيعلى المعرفة ، إلا أنه قد يؤثر سلبيا على الهويات القومية والخصوصيات الوطنية..مما يستلزم الحيطة والحذر.

3- تدويل التعليم العالي بالشكل الذي يروج له على نطاق واسع أمر ليس حتميا ، ففي إمكان أي مجتمع أن يعمل جادا على تحسين نوعية التعليم به من خلال العديد من الآليات بعضها تم استخدامه في مراحل تاريخية مثل الابتعاث ، والإفادة من خبرات الآخرين في أجزاء من النظام التعليمي ، ونقل أو استعارة فكرة بعد تطويعها واستنباتها..الخ ، والمهم في هذا التدويل الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع وخصوصية مؤسساته وهويته.

4- يتفق الجميع حول وجوب تطوير التعليم لكن ستبقى هناك مساحة واسعة للخلاف حول الفكر والتصورات التي يستدعيها هذا الموضوع ، والمسائل المطروحة حول أهميته ، وأولوياته ...فالخلاف ليس على قضية التطوير ومن ثم التدويل وخلافه ، وإنما الخلاف حول الميزان أوالمقياس الذي نمسك به في رؤيتنا وفكرنا عنه وماهية التطوير وفلسفته وأهدافه وعلاقته بخصوصية مجتمعاتنا وغيرها من الأمور الهامة. لذلك فنحن بحاجة إلى ايجاد صيغ فكرية عامة كمشروع قومي يُتيح للجميع الانتماء إليه.

5- المستقرئ للتجارب السابقة في خطط التنمية مثلا التي على النمط الغربي يجد أنها لم تنجح أو لم تحقق الطموحات التي تم التعويل عليها.. لذا فالتدويل في إطار غربي يستلزم الوعي النقدي.

يقول "العلواني" (2003):" ثبت أن المؤسسات المنقولة عن الغرب والتي تحمل سمات التبعية والتقليد والنقل الآلي ، لم تبني فكرا ولا عقلا حضاريا منتجا ..فالجامعات أدوارها إيجابية في الغرب في كونها صناعة الثقافة والفكر وتصحيح وضبط مسار المجتمع ، وأدوارها في بلادنا التي تكاد لا تتجاوز تخريج قوافل من الكتبة والموظفين ومنسوبي طبقة البطالة المقنعة ، أما العناصر المفكرة والمثقفة النادرة في بلادنا فإن تكوينها قد تم خارج إطار الجامعة وفي إطار مبادرات خاصة" (العلواني، 2003 ، 211).

6- التكامل والتبادل والتنسيق بين مؤسسات التعليم على مستوى العالم أمر مطروح لكن في سياق احترام الثقافات ، وليس من قبيل الهيمنة للثقافة الأقوى على الثقافات الأخرى ، لغة ، وفكرا وقيما ، وممارسات تفرضها سياسات معينة ملزمة.

7- التدويل بين العالم العربي خطوة أساسية لابد أن تسبق التوجه إلى المستوى العالمي..لإحداث مناخ جيد من تبادل الخبرات العربية وتجنب تيارات الهدم والسيطرة. وذلك من خلال استقطاب العلماء والخبراء العرب المهاجرين والمستقرين في أوطانهم ، واستثمار جهودهم في تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي بالوطن العربي.

8- إن حاجة المجتمعات للتلاقي والتبادل والتشاور عمل مشروع وضروري ، لكنه يحتاج إلى توفر ضمانات معينة كالاحترام المتبادل ، كاحترام لغة وخصوصية احتياجات بناء الإنسان من ثقافة لأخرى.

9- للتميز خصوصية بدليل أن هناك نماذج مختلفة للتميز في التعليم منها نماذج أوربية ، وأمريكية ، وغيرها ، بل ونماذج وتجارب للتميزعلى مستوى المؤسسة داخل إطارها الأكبر فالكليات المختلفة داخل الجامعة الواحدة ، يمثل كل منها نموذج تميز فيما تجيد عمله. وهذا الأمر يحقق الميزة التنافسية لكل مؤسسة والتفرد والتنوع في التميز ، والذي يستند إلى احترام الخصوصية الثقافية والمؤسسية ، ويعكس خصوصية في البحث العلمي لكل

مؤسسة طبقا لطبيعة القضايا والمشكلات المرتبطة بثقافة المجتمع ، وخصوصية احتياجات بناء الإنسان فيه ، الذي قد لا يتحقق مع تدويل التعليم .

10- يتوجب على المعنيين بالتربية والتعليم استقراء الماضي والحاضر والمستقبل في معالجةكافة القضايا المنوطة في إطار هوية المجتمع وثقافته ، وكذا الانفتاح الواعي على ثقافة وتعليم الآخرين.

11- بناء الإنسان محور التربية والتعليم والتنمية وغايتهم في المجتمع..والبناء ليس مجرد نسخ متكررة ، بل متميزة ومتنوعة تحقق الاختلاف والتنوع في الكون ويحاكي ويبدع ثقافته التي هي صنيعه عقله وبصمته المميزة عن الآخر.

12- الاهتمام بقضايا الثقافة والهوية من مرتكزات تطوير التعليم في المجتمع.

13- التواصل الإنساني والانفتاح على الثقافات والخبرات والتجارب التعليمية الناجحة على مستوى العالم ، وتأكيد أخلاقيات هذا التواصل عنصر أساسي في إنجاح تطوير التعليم.

14- الوضع الراهن في التعليم يتطلب بناء منهجيات جديدة للتفكير والنظر والتحليل والتفاعل.

15- وضع سيناريوهات لاحتمالات التطويرمن حيث طبيعته وفلسفته وأهدافه ، وخطواته ، يعد عنصر ضروري ومهم في بناء إنسان مؤمن به ويدافع عنه.

16- بناء العقلية النقدية العلمية المستقبلية أحد أهم دعائم التطوير الناجح وهذا يلقي بمسئولية كبيرة على طبيعة غايات التربية التي نريد وعلى نوعية المناهج وأساليب التربية والتدريس ونوعية المهارات والخبرات التي تتوفر للمتعلم الجامعي.لذا فينبغي أن نبني المتعلمين على تصور طبيعة أدوارهم في المستقبل "ما ينبغي أن يكون عليه."

17- العمل في إطار مرجعية قيمية في التعليم ، أمر ضروري لتوجيه العمل به نحو التحسن النوعي في الأداء وتحسين الوضع الراهن المتعلق بالسلوكات المتدهورة وتكوين الالتزام الخلقي.

18- الاتجاه نحو تطوير التعليم أمر ضروري للتغلب على سلبيات الواقع المترد ، ومقاومة التقهقر في ظل عالم سريع التغير وشديد التنافسية.

19- المساندة المجتمعية أمر مهم في تطوير وتميز الجامعات المصرية ، فترسيخ ثقافة الحوار الحضاري والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم في مصر ، وتطويره عامل أساسي في خلق مناخ صحي يسرع من التطوير للأفضل.

مما سبق يُمكن اجمال الموقف في التالي:

لا تطوير حقيقي ولا تدويل مثمر، بدون تفكير نقدي ، ووعي نقدي ، وبدون النظر في وضع الخصوصية الثقافية ، وبدون قاعدة تكنولوجية محلية وعلى وعي بما يتم استجلابه منها خاصة ما يتعلق بالذكاء الإصطناعي، تلك التي تحمل من المخاطر الآنية والمستقبلية ما يمثل نهاية أو إلغاء للتفكير الإنساني. والبحث الحالي يتفق مع ضرورة التطوير في كل مراحل التعليم وتحقيق جودة عالية حقيقية في كافة جوانب الأداء به، وكذا البحث العلمي كمجالين حيويين في أي مجتمع، ولكن لابد من الوعي بأن ذلك سيكون طبقاً لأي فلسفة وأية أهداف. وهل يراعي فيها احتياجاتنا المجتمعية والثقافية الحقيقية التي تضمن في النهاية وضع تنموي تربوي تعليمي يتسم بالخصوصية الثقافية ويحترم اللغه العربية كفكر.

ويتبلور الشاغل الرئيس للعمل الحالي في:

استجلاء حالة التناقض بين الفلسفة الكامنة خلف عملية تدويل التعليم العالي ، ووضع الخصوصية الثقافية والمؤسسية في المجتمعات العربية والأكاديمية في الجامعات والتعليم العالي، حيث يثير ذلك ضرورة مناقشة موقع اللغة العربية والقيم والتقاليد الأكاديمية والفكرية التي ترتبط بتدويل التعليم العالي.وتوصيف لسمات الإنسان الجديد ، والقيم التي يتميز بها والمعرفة التي يتقاسمها مع قرينة في إطار عملية التدويل ، بمعنى آخر أن تطبيق تدويل التعليم العالي بالشكل الذي يروج له ، يقود إلى تحديد ملامح فلسفة تربوية جديدة في طور التكوين ، وإذا تم كيف تكون طبيعة الخصوصية الثقافية في سياق هذا الأمر؟.

وتُعد الرؤية النقدية للبحث الحالي حول فلسفة التدويل وطبيعة وآليات تطبيقه على أنه يتم في سياق ثقافي عام يعاني تراجعا وفي ظل ظروف عالمية سريعة التغيير وقضايا مجتمعية متنوعة ومنها قضايا التعليم خاصة في تلك الفترة التي يطغى فيها تأثير العوامل التكنولوجية بشكل كبير ليس فقط في مجتمعاتنا العربية بل وفي العالم كله. ولكن الأمر يتعلق بمدى التحصين الثقافي والتعليمي ومستوى الانتماء الذي يمتلكه أفراد مجتمع عن الآخر مما يمكنه من الانفتاح على الثقافات الأخرى من منطلق قوة ووعي ودون انبهار وتيه في ثنايا ثقافة الآخر ودونما تراجع إلى الخلف بعقلية منغلقة ..ويُمكن صياغة هذا الموقف للبحث الحالي في مجموعة من الأسئلة التي قد تعبرعنبعض المخاوف والتهديدات المترتبة عليه وقد تشير أيضا إلى بعض الفرص المرتبطة به ، ومنها ما يلي:

- ما الفلسفة التي تكمن خلف تدويل التعليم العالي؟
- هل ثمة علاقة بين العولمة وتدويل التعليم ، بمعنى آخر هل يمثل التدويل آلية للعولمة لمزيد من الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية واخضاع التعليم لمزيد من أحكام السوق؟
- أليست فلسفة العولمة واتجاه ما بعد الحداثة بكل ملامحهما السلبية تكمن وراء نشر وترويج تلك الآلية والتي تناولأبعادها وتداعياتها أبحاث ودراسات عديدة وخاصة تداعياتها الثقافية والأخلاقية؟ ففلسفة ما بعد الحداثة في أحد محدداتها الفكرية تدعو إلى وحدة الإنسان ، والمواطن العالمي والحضارة الواحدة في حين أن هذا التيار مصنف بأنه اتجاه ضد الإنسانية يسعى لطمس الهويات القومية ، وينكر الدين ، ويستبعد التاريخ..ويعمل على تحييد الأخلاق..
- هل ثمة أغراض تجارية ..تكمن خلف الدعوة إلى التدويل؟ما القيم التي تنتظم وتحكم تدويل التعليم العالي؟
- هل التدويل هو الحل لجميع المشاكل الحالية للمجتمع متعدد الثقافات؟ لماذا تعتقد دولة أو مؤسسة للتعليم العالي أن التدويل أمر أساسي؟ ما الذي يحدد طبيعة ومدى دعمها وعملها لصالح التدويل وهل هذا في صالحها؟ هل التدويل سيعزز قيما وطنية أم قيما غربية(عالمية)؟؟ ما الغايات التي سيسعى إليها التعليم العالي المحلي في إطار عملية التدويل؟ وهل ستتفق مع غايات التدويل إذا وضعت حسابات الخصوصية والهوية الثقافية في اعتبارها؟على سبيل المثال: ألا يُعد التدويل معوقا لقدرة الدولة على تنظيم تعليمها طبقا لسياستها العامة؟ ألا يتعبر البعض عملية تدويل التعليم العالي ، والتوسع فيه في

مجتمعاتنا بمثابة معامل وحضانات لتفريغ كوادر مبدعة في الغالب بغير لغتها وهويتها ولا تنتمي لثقافتها ، باعتبارها هجرة منظمة وممنهجة بديلة أو مكملة لنزييف العقول المستمر؟

- أليست عملية التدويل هذه ضد التميز والتفرد والاستقلالية والحرية الأكاديمة المرتبطة بالخصوصية الثقافية ، والتقاليد الجامعية والأكاديمية والفكرية في مجتمع ما؟ ألا يقود تدويل التعليم العالي إلى طمس مفاهيم وأفكار ولغة الثقافة الأضعف؟ بمعنى هل التدويل يُعد آلية تعمل على تذويب الثقافات وطمس الهويات من خلال التعليم خاصة التعليم العالي؟ أم أنه سيكون المنقذ والمخلص الذي يؤدي إلى تحسين نوعية التعليم وتطوير الموارد البشرية التنافسية القادرة على استيعاب التطور والاحتياجات المتغيرة في البيئة المحلية والاقليمية والعالمية وأنه مطلب أساسي للإندماج في الاقتصاد القائم على المعرفة ومؤشر لجودة التعليم العالي - تلك الجودة التي لاقت الكثير من النقد خاصة في الغرب؟

- هل التعليم العالي في المجتمعات العربية يمتلك فلسفة واضحة ، وهل ثقافة مجتمعاتنا العربية وجامعتنا مهيئة لهذا التدويل طبقا لأهدافه؟ ما مدى تأثيره على الهوية الثقافية والتمايز الثقافي ..وخاصة اللغة العربية ، خاصة وأن اللغة الأساسية فيه ستكون لغة التداول والبحث العلمي الآن وهي اللغة الإنجليزية ، وهذا يُعد أحد أهم مخاطر التدويل على الخصوصية وبناء الإنسان ؟

- هل تدويل التعليم العالي الآن نوع من استقطاب الأدمغة المبدعة لسد حاجات متزايدة للعالم المتقدم من كوادر في كافة المجالات ، وبالتالي يقابله تجريف لهذه الثروة في مجتمعاتنا؟

- ماذا عن مفاهيم الانتماء بكافة أنماطه ، والولاء والوطنية والهوية وغيرها من المفاهيم التي من المفترض أن يكرسها التعليم العالي ويعمل على تنميتها لدى طلابه؟ هل الحذر الشديد من بعض الأكاديميين بشأن تدويل التعليم والكيفيةالتي يتم بها التدويل ومفهومنا عنه أمراً طبيعياً؟

- هل تدويل التعليم سيضع في اعتباره وفي المقام الأول تحقيق أهداف المؤسسات الأجنبية والتعليم الغربي دون المؤسسات الوطنية ، وأنه مجرد مرحلة لتنفيذ جدول أعمال العولمة الليبرالية الجديدة؟

- ومن جهة أخرى ما نوعية البحوث التربوية وطبيعة المشكلات والقضايا التي تمثل اهتمامات كليات مثل كليات التربية في ظل عملية التدويل؟ وفي إطار التدويل في كليات التربية نتساءل: ما مواصفات المعلم الذي تفرزه كليات التربية وبأي لغة ومفاهيم وفكر سيتم تكوينه حتى يمارس عمله مدى الحياة في إطار عملية التدويل؟ ومن ثم ما مصير اللغة العربية في برامج تكوين المعلم؟ هل يُمكن القول بأن التدويل قد يكون عملا ناجحا يسهم في تطور التعليم لدينا ، ويقدم حلولا لمشكلات كثيرة ، شريطة أن يحافظ التعليم في إطار هذه العملية على الخصوصية الثقافية ، ويعمق أبعاد الهوية الثقافية الرئيسة (العقيدة – اللغة – التاريخ والتراث الإيجابي – القيم) ، فالمستقرئ للواقع الثقافي يعرف جيدا أن الثقافة القوية التي تتمثل عناصرومكونات الإبداع في تكوينها ؛ تسيطر على الثقافات الأخرى. وفي ظل هذا الانفتاح الثقافي والتعليمي على العالم الذي يتم الترويج له عبر العديد من الآليات ، ومنها آلية التدويل خاصة في التعليم العالي ، كيف تتفاعل الثقافات الأخرى مع تلك الآليةبشكل يحافظ على خصوصيتها، وخصوصية مؤسسات التعليم بها خاصة كليات التربية ؟ ما

ملامح الفلسفة التربوية التي يمكن أن تكون مؤتلفا علميا نقديا يستطيع رفع التناقض بين عملية تدويل التعليم والحفاظ على الخصوصة الثقافية؟

وفي هذا الشأن يتم عرض موضوع الورقة البحثية في عدة نقاط هي:

1- مفهومتدويل التعليم وإشكالياته المرتبطةبالعولمة.
2- لغة التدويل وفلسفته في التعليم العالي (اللغة والقيم والمعرفة الأساسية).
3- تصور لفلسفة تربوية يمكن أن تكون مؤتلفا يستطيع رفع التناقض بين عملية تدويل التعليم والحفاظ على الخصوصة الثقافية والمؤسسية للتعليم العالي (فلسفة تقدم مواصفات للإنسان الجديد ، وللقيم التي يتحلى بها ، وطبيعة المعرفة التي يتقاسمها في مجتمع المعرفة والتي تُعد قضية فلسفية من الدرجة الأولى).

أولا: مفهوم تدويل التعليم ، وإشكالياته.

أ: مفهوم تدويل التعليم العالي وعلاقته بالعولمة:

يرى البحث الحالي مفهوم التدويل كآلية وممكنا من الممكنات المتاحة في التعليم العالي في الإطار التالي:

التعاون وتبادل الخبرات مع مؤسسات التعليم العالي الأجنبي في إطار وطني والتعامل معه بشكل يدعم صلة التعليم العاليبالداخل مع احتياجات المجتمع في إطار الاحترام المتبادل للثقافة والخصوصية أي تعامل الأنداد والاعتراف بالتمايز، دون أن يهدم الهوية الثقافيةللمجتمع " عقيدة ولغة وتراث وقيم.."أو يطمس هوية تعليمه ، بحيث يكون هناك تعاون دولي وشراكة على المستوى البحثي والتبادل في العنصر البشري للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وفي تطبيق الأفكار بالشكل الذي يسمح بالمثاقفة واثراء الفكر وتطوير الواقع وتبادل المنفعة.

وقد تبنت اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي منذ عام 1998 ، واعتبرته وسيلة للإرتقاء بالتعليم والبحث العلمي باضفاء البعد الدولي على جميع أنشطة التعليم العالي ، وكأحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي(اليونسكو ، 1998). ومن ثم فإن الجودة وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والتعاون في البحوث تُعد طبقا لما سبق من ايجابيات التدويل لكن إذا أُحسن توظيفه وتوفرت له الفلسفة والبُعد الوطني الذي يضمن الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية. بحيث لا يكون مجرد عملية تكيف للمؤسسات الخارجية ومجرد استجابة لتداعيات العولمة دون وعي نقدي.

فيرى بارتل Bartellفي تعريفه لتدويل التعليم العالي أنه اضفاء البُعد الدولي في المؤسسة "كلية أو جامعة" وذلك بغرض إحداث تغيير وحركية فيها للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية متنوعة ومتغيرة وعالمية(Bartell,2003). في حين حددت اليونسكو تدويل التعليم العالي في معناه العام وبشكل مثالي على أنه يشير إلى التعاون في مجال التعليم على المستوى الدولي ، انطلاقا من التضامن الإنساني ، ومن أجل الاستجابة الجماعية وبطريقة ملائمة لتداعيات العولمة. بمعنى التفكير في إطار عالمي والعمل ضمن إطار محلي(اليونسكو ، 1998 ، 72). والمستقرئ للواقع العالمي وتاريخ المنظمات الدولية خاصة في إطار العولمة فإن

تلك المنظمات غير منصفة لدول الجنوب والنامية لصالح دول الشمال والمتقدمة وكأنها مع المقولة التي تدعو إلى "فكر في إطار عالمي ولا تفعل ما نفعل من تقدم".

ب - إشكاليات مرتبطة بتدويل التعليم في سياق العولمة (بين فرص التطوير وتهديد الخصوصية الثقافية):

هناك علاقة بين العولمة والتدويل ، فالعولمة سواء كانت حقبة تاريخية تعبر عن مرحلة متطورة للرأسمالية أو كتطور تكنولوجي أو تعبرعن سياسات اقتصادية وتجارية مادية لها آليات شرسة في سياق السوق الحرة والموضة وغيرها ، أم تعبر عن ثقافة عالمية تحمل قيما مادية ولغةً تحاول فرضها على العالم وتبرر ذلك وتسوغه من خلال آليات وممارسات مغلفة تدور في إطر قد تكون مقبولة شكليا وظاهريا ولكنها مرفوضة في جوهرها لافتقادها على مستوى الممارسات احترام الثقافات والخصوصية والهوية والتمايزات وغيرها مما تتطلبه معاملة الأنداد ، وليس مزيد من الهيمنة دون مقابل وفي صمت. فهي بشكل عام سياق الاتجاهات الاقتصادية والتجارية التي تحاول الانتقال إلى المؤسسات الأكاديمية التعليمية من خلال آلية التدويل الذي قد يمثل مجموعة من الممارسات والسياسات لمزيد من الهيمنة والتي هي سمة من سمات القرن العشرين وجزء من واقع القرن الحادي والعشرين.

ويوجد العديد من الاشكاليات أو المخاوف المرتبطة بتدويل التعليم العالي ، خاصة وأن العديد من الدراسات ومنها دراسة هلال ونصار (2012) التي تشير إلى ندرة تحقيق المساواة والعدالة والانصاف فيما يدعو إليه التدويل من تعاون وشراكة ، وذلك نظرا لقلة التوازن في الحراك الطلابي الدولي من الشرق إلى الغرب أو من الجنوب إلى الشمال (هلال و نصار ، 2012 ، 224-225). كما تؤكد اليونسكو(2009) أن تحقق المساواة والتعاون الحقيقي بقيام التدويل على الاحترام المتبادل بين الأطراف المتعاونة ، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات من خلال وفاء مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة بمسئولياتها الاجتماعية لتقديم المساعدة في سد الفجوة الإنمائية في الدول النامية..وتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف ومتعدد الثقافات (اليونسكو ، 2009 ، 4). وثمة تخوف أخر من تأثير اللغات الأجنبية على اللغة الأم (اللغة العربية) والثقافة الوطنية وكذا ما تحمله الثقافة الأجنبية من قيم وافدة قد تتنامى مع معطيات الثقافة الوطنية (هلال و نصار، 2012 ، 226).ويتناول كل من "جاكي ونايك" كيف يمكن تصور الثقافة وربطها بتوجهات مختلفة نحو التدويل. والمعضلات التي يواجهها القادة الذين يحاولون استخدام التبادل الثقافي ، في حين أنهم قد يقضون في الوقت نفسه على تمييز الثقافات التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية. ففي الأعمال التجارية على وجه الخصوص يتعارض العمل على حماية الأصول الثقافية بخلاف الممتلكات الخاصة. إلا أن القيادة المدروسة والحذرة للتدويل ، والحفاظ على التميز وتعزيز المساواة بين الثقافات هي في مصلحة تجارية طويلة الأجل للجامعات وغيرها سواء للأفراد أو لجهات أخرى مجتمعية (Jacy&Nick,2015).

ويرى رويل Rowell في تدويل التعليم العالي في دولة مثل الفلبين مثلا أنه لم يكن من السهل إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات التدويل بسبب مقاومة بعض الأكاديميين. حيث تُعرف الجامعة كواحدة من معاقل القومية والنشاط في البلاد ، لذلك هناك أكاديميون يتوخون الحذر الشديد بشأن الكيفية التي تعرف بها الجامعة التدويل - خاصة وأن هناك فكرة شائعة مفادها أن التدويل سيوجه نحو المؤسسات الأجنبية والتعليم الغربي وجدول أعمال الليبرالية الجديدة ، حيث يعتبر الطلاب الأجانب جزءًا من قوى السوق.ولحل بعض هذه

المخاوف ، بُذلت جهود لتمييز تدويل التعليم العالي عن مفهوم "التعليم العالمي".وقيل أن تدويل التعليم العالي هو استجابة لـ "التعليم العالمي" ، لكنه يركز بشكل أساسي على النمو الأكاديمي للجامعات والمؤسسات بدلاً من التركيز على الجانب الاقتصادي للنمو (Rowell,2018).

وفي مقال بعنوان: القضايا المحيطة باللغة الإنجليزية ، وتدويل التعليم العالي والهوية الثقافية الوطنية في آسيا: التركيز على اليابان كنموذج ، ويبحث المقال في كيفية تشكيل الهويات الوطنية الثقافية وتغييرها ووضعها في خطر "في سياسات وممارسات تدويل التعليم العالي والإفراط في التركيز على اللغة الإنجليزية. إنه يجادل بأهمية فهم تقاطعات سياسة اللغة الإنجليزية ، وتدويل التعليم العالي والهوية الثقافية الوطنية ، كما يدرس أيضًا كيف أن الإفراط في الترويج للغة الإنجليزية في حالة اليابان كان مدفوعًا بنشاط من خلال أجندة بناء الأمة التي تميل إلى تقويض اللغات المحلية وما قد يعنيه هذا التدويل (Critical Studies in Education,2013).

ما سبق من مخاوف يدعو إلى أو يتطلب أن يتحصن أبناء المجتمع ثقافيا أولا قبل انتشار عملية التدويل حتى لا تتمكن الثقافة الأجنبية من الثقافة الوطنية حيث تعتبر الثقافة الأولى الأقوى ماديا وتكنولوجيا وماليا والتي تمثل لأبناء المجتمعات الأخرى عنصر انبهار واغراء أما الثقافة الثانية فهي بحكم العديد من التغييرات والتحديات القديمة والمعاصرة أصبحت تعاني من العديد من جوانب الضعف ، التي تتطلب الحذر وامتلاك عناصر قوتها قبل الشروع في إحياء التدويل وخاصة في التعليم العالي الذي يمثل قاطرة التنمية في المجتمع. هذا بالاضافة إلى ضرورة توفر شروط أخرى عديدة لقيام وانتشار التدويل في التعليم العالي ومنها مراعاة خصوصية الثقافات ، والاحترام المتبادل ، وندية التعامل والتبادل والتعاون ، وتوفر بنية تحتية تكنولوجية ميسرة ، وغيرها من أمور تعمل على سلامة التدويل وتعظيم الاستفادة منه لجميع الأطراف.

ويمكن إلقاء الضوء على بعض تلك الإشكاليات من خلال طرح بعض الرؤى لبعض الجهات المعنية بالقضية وفي إطارالمنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي والذي عقد من 6.4 إبريل 2019م، مصر، (شرم الشيخ) والذي تم طرح فعالياته في ملف العدد لجريدة الأخبار عدد 30 مارس 2019م الصفحة العاشرة. حيث تم طرح بعض الأسئلة على ضيوف المؤتمر (رؤساء جامعات) من أنحاء شتى وثقافات مختلفة من العالم ، حول قضية تدويل التعليم العالي وجاءت اجاباتهم بشكل عام يشوبها الحذر والمخاوف والإشارة إلى ضعف الانصاف والعدالة في معايير التصنيف الدولية..ومخاوف تتعلق بالهوية الوطنية والخصوصية الثقافية ، رغم ما قد يحمل من فرص التطوير..وذلك كما يلي:

تم توجيه بعض الأسئلة لرؤساء الجامعات في العالم كرئيس جامعة هيروشيما اليابانية ورئيس الجامعة الإفتراضية في جنوب إفريقيا ورئيس جامعة جواهرلال نهرو الهندية، عن تدويل التعليم العالي، فسؤل **رئيس الجامعة الإفتراضية بجنوب أفريقيا** عن التحديات التي تواجه التعليم العالي في القارة السمراء وفي جنوب إفريقيا خاصة، فكانت الإجابة بشكل أساسي، هي الحفاظ على مسار التنمية الاقتصادية وأن هذا يتطلب زيادة عدد الدارسين من 10% إلى 12% من إجمالي الدارسين في الجامعات (وهذا مستهدف)، وتحدث عن قضايا أخرى مثل القيادة والجودة والتمويل والتدويل والتعاون مع الصناعة...وهذا يتطلب إتجاهات جديدة

في التعليم، مثل التعليم الذاتي وقدرة الطلاب على التحليل بالإضافة إلى نقص التمويل في عملية البحث والنشر. وبالنسبة للتراجع في ترتيب الجامعات الإفريقية بين جامعات العالم، فإن لديه شكوك حول عدالة المعايير الدولية في التصنيف ومدى مصداقية تقاريرها وقوة الأسس التي تعتمد عليها.

أما رئيس جامعة جواهرلال نهرو الهندية ، فيرى أن أهم التحديات التي تواجه عملية التعاون الأكاديمية مع جامعات الهند وجامعات العالم (التدويل)، يتمثل في نزيف أو هجرة العقول، لأنه يرى أن الكثير من الطلاب الذين يتم إرسالهم للتعليم في الخارج وخصوصاً بريطانيا، والولايات المتحدة، واستراليا، لم يرغبوا في العودة أو يعودون في وقت متأخر جداً، لاتستطيع الهند معه الإستفادة من خبراتهم، (هذا ما يحدث تماما في مصر، وبعض الدول العربية والنامية) وهذا دعا الهند لإتباع سياسات جاذبة لهم للإستفادة من خبراتهم، رغم أن الهند بها أفضل معاهد التكنولوجيا في العالم، وكليات الإدارة أيضاً، (وهذا مناخ جيد للتدويل في حد ذاته بين البلدان العربية).

ويردف قائلاً أن المبدأ الذي توصلت إليه الهند بعد استقلالها عن الإستعمار البريطاني عام 1947م، أنه بدون التقدم التكنولوجي لن تستطيع الحفاظ على هذا الإستقلال (خصوصية وهدم التبعية التكنولوجية للآخر)، فكان همها تطوير التعليم وتوجيه عقول الشعب الهندي لأهمية العلم والتطور التكنولوجي.

وفي إطار ما سبق يرى العمل الحالي: أنه إذا كانت هذه الأرضية المهمة التي جعلت من الهند تقدم بروتوكولات تعاون دولي من منطلق متقارب علمياً وتكنولوجياً، ومن هنا تكون الثقافة الأكاديمية والخبرات متبادلة والإستفادة متبادلة، في حالتنا نستطيع طرح سؤال مهم: ماذا نريد من الجامعات العالمية؟، (الإجابه بسيطة وسهلة)، لكن ماذا تريد منا؟ وماذا سيعود من فوائد على تلك الجامعات الأجنبية في مصر؟، ألا يمكننا أن نكتفي بما اكتفت به الهند في مرحلة معينة من عمليه التدويل بإرسال أكبر عدد ممكن من الدارسين في مجالات حيوية و مختلفة، ثم تهيئة المناخ لهم في بلدهم لتحقيق الإستفادة الكاملة منهم وإجراء الأبحاث المشتركة في كافة المجالات المتاحه بين جامعاتنا، وأهم الجامعات في العالم؟؟ كمرحلة مهمة وجادة في عملية التدويل والتطوير).

أما بالنسبة لرئيس جامعة هيروشيما اليابانية: فيرى أن أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في آسيا عامة واليابان بشكل خاص، هي العولمة والتعاون الدولي، وذكر أن اليابان غيرتالمناهج الدراسية في تعليمها ما قبل الجامعي سبع مرات، أولها عام 1947م، وآخرها عام 2017م، (بمعدل مره كل 10 سنوات تقريباً).

وعندما طُلب منه إسداء مقترحاته لدعم التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، كانت أن تهدف مصر جذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الموهوبين ذوي الخلفيات المتنوعة من مختلف دول العالم، وأن ذلك يتطلب توفير بيئة صحيه للطلاب الدوليين للبقاء والدراسة وجعل عملية تقديم الطلبات للتأشيرة أقل تعقيداً، (فماذا عن مصر وطلابها الموهوبين!).

أما المدير التنفيذي لجامعة السوربون بأبوظبي(البروفيسور إيريك فواش)، فهو يتحدث عن (ثقافه دولية) يمكن أن تنشأ من خلال عملية تدويل التعليم العالي ومن خلال مكان يعيش فيه الشباب العرب والطلاب من جميع الحضارات، وكأننا نتحدث بلسان اتجاه ما بعد الحداثة من

خلال أهم قطاع حيوي في أي مجتمع (التعليم والبحث العلمي)، (المهارات وثقافة واحدة بلغة واحدة، وإنسان واحد وحضارة واحدة)، (أين لغة التنافسية والميزات التنافسية. والتميز. والتنوع . والتفرد..؟). ويتحدث أيضاً عن ضرورة تقريب العالم الاقتصادي والصناعي من خلال التعليم الجامعي، ويعده أمر ضروري للجميع اليوم. (نعم ولكن من أي منطلق؟)

وقدم بعض رؤساء الجامعات العربية رؤيتهم مثل **رئيس جامعة بيروت الدولية عمرو عدوي** وكذا **أشرف رحيل القائم بأعمال رئيس جامعة الفيوم** من بين ما قدم من أهمية الإبتكار والتوسع في التخصصات الدراسية الحديثة وتنظيم عائد الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي وإعداد الخريجين في أسواق العمل العالمية وتحقيق الجودة داخل المؤسسات العلمية والبحثية.هذا في إطار رواية رؤساء الجامعات المصرية الحكومية والخاصة للمنتدى الدولي السابق ذكره وما نتوقع مناقشته من قضايا، وما النتائج المتوقعة.

فهل نستطيع أن نستفيد من الخبرات العالمية بالقدر الذي نريده فعلاً أم هناك (حزمة من الاجراءات والمطالب) يتم تمريرها بالكامل بحلوها ومرها أم ماذا ؟؟ وهو ما يعكس مدى الحرية والاستقلالية الفكرية في التعامل مع عملية التغيير والتطوير بالإنفتاح على مؤسسات التعليم العالمية.

مما سبق يُمكن ملاحظة الأتي:

1. أن إتجاه التدويل وإجراء البروتوكولات كأنه يتحرك من طلب جهة لـ جهة (إتجاه واحد) وليس طلب مشترك بمعنى الشراكة الحقيقية ، فهي إرساليات من جانب لآخر تقريبا ، وغالباً من الضعيف إلى الأقوى، وليس هناك ضمانات لعودة الطلاب إلا إذا حقق الطرف الأول المناخ الجاذب بكل معنى الكلمة ، حتى يستطيع الإستفادة من الخبرات القادمة معهم، وإما أن تنتقل إلى الطرف الأول فروع من جامعات الطرف الثاني وبشروطها وثقافاتها!! (وطلاب وأعضاء هيئة تدريس وخبراء وتكنولوجيا وثقافة وقيم وتقاليد وعادات..).
2. أغلب الحالات سيتم التدريس والتعامل باللغة الإنجليزية كلغة مشتركة بين الجميع ، ومن ثم التقليل من شأن اللغة الأم واهمالها ، وتراجع استقلالية الفكروغيرها من أمور يترتب عليها اضعاف الهوية الثقافية الوطنية وغير ذلك مما يتعارض مع تلك الهوية ، لصالح ثقافه أجنبية و لغة أخرى، وكأننا نُعد أبنائنا لدعم غيرنا ثقافةً واقتصاداً...
3. كل أحاديث التطوير تركز على هدف (ربط التعليم بسوق العمل) ومن ثم تركز على (المهارات) ويتم تجاهل فلسفه التربية والتعليم في بناء الإنسان وتتناسى الغايات، وهو ما ركز عليه أيضاً بعض رؤساء الجامعات المصرية (المهارات وسوق العمل) مثل رئيس جامعة بيروت العربية.

ويُمكن إلقاء الضوء على بعض الإشكاليات التي توضح بشكل مباشر أو غير مباشر ضرورة وضع ضوابط ومعايير وطنية لعملية التدويل تتيح التدويل والانفتاح بوعي على الآخر ولا تمنحه سلطة طمس الهوية والخصوصية الثقافية والهوية التربوية لمجتمعاتنا ، كما يلي:

- **إشكالية التطوير المعتمد على التكنولوجيا دون وعي نقدي:**

يرى "شوقي جلال" أن التغيير: لا يعني تكنولوجيا جديدة فقط بل بنية اجتماعية وسياسية وثقافية ترسم مصير المجتمعات البشرية ، وهو ثقافة لأنه يغير البنية الفكرية ويُعيد قراءة

الواقع ، ويضفي قيما جديدة ، ويحدد أساليب جديدة فى فهم الواقع والتعامل معه (جلال ، 1998 ، 43-44).

وتتزايد المخاوف في هذا العالم غير المتزن ، حيث تميل الكفة إلى من يملكوسائل الطاقة والصناعة الحربية وأسلحة الدمار الشامل ، ويمتلك السلطة السياسية والمال والتكنولوجيا ومؤسسات البحث في العلم والتطوير وبواسطتها سيتمكن من التحكم في التوجهات العالمية المعاصرة وفق مصالحه وفلسفته ومعاييره الأخلاقية (العبودي ; مبروك ، 2002 ، 89 ،90). فمتى وضعنا ذلك في الاعتبار أثناء عمليات تطوير التعليم في مصر بشكل نقدي ، سيكون الأمر أفضل كثيرا مما هو عليه.

- **إشكالية تحقيق الجودة في التعليم الجامعي واللحاق بالتصنيفات الدولية:**

يرى **تركي** أنه في ظل معايير الاعتماد العالمية التي تفرضها المنظمات العالمية وبالتالي المؤسسات القومية التي تنضوي تحتها (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد) يتم تنميط الجامعات وقولبتها لتكون نسخا متكررة تخضع لمنطق واحد ينعدم معها أية إمكانية للتفرد والإبداع والتميز ، ويسير أعضاء هيئات التدريس داخل أطر رسمتها تلك المعايير ، ومن ثم يصبح الحديث عن الحرية الأكاديمية حديثا أجوف لا معنى له (تركي ، 2007 ، 17). خاصة وأن البعض يرى أن مصطلح "الجامعة" ذاته أصبح متنوع جدا بحيث لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد لتنفيذ الجودة الشاملة والتميز في الجامعات. من ثم فمن الضروري أن يتم ذلك في سياق الثقافة الأكاديمية الخاصة بالجامعة. وهو نفس منطق السؤال الذي طرحته بعض الأدبيات المتعلقة بهذا الشأن في أوروبا ، وهو كيف تتأثر الثقافة الأكاديمية في الجامعات بالمملكة المتحدة بتنفيذ نموذج التميز EFQM ؟(Giertz,1999,300).

من ثم فإن وجود معايير واحدة للجميع تتنافي في الأساس مع مبدأ التفرد والتميز ، والحرية الأكاديمية التي تعتبر معيار أصيل في توجه الجامعة نحو التميز والإبداع. إلا أن هذا لا ينفي أهمية أن يكون هناك معايير ضابطة لأداء العمل الجامعي ، حيث تنبثق تلك المعايير أولا من الذات الوطنية ، وواضعة في الاعتبار ما أنجزه الآخرون والافاده منه دون فرض معايير منظمة عالمية أو أخرى.

لذا يرى **رومان** أنه: يجب على الجامعة أن تثبت للمجتمع أنها تقدم تعليم يتميز بالجودة العالية لطلابها ، في ذات الوقت يخدم البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع (Roman, 2002, 338).

لذا يرى هوستونأن استكشاف الجودة في سياق التعليم الجامعي- من داخله وطبقا لثقافته الأكاديمية- يكرس عمليات التعزيز ، والعمل بحماس ، والتميز. أما الامتثال لأسس أخرى تفرضها وكالات خارجية فإنه يكرس عمليات الضمان ، والمساءلة ، والمراجعة ، والتقييم. ولهذا من المهم أن نتساءل دائما: من المستفيد؟ وما القيم التي يمكن تقديمها؟ مما يتطلب ضرورة النظر الدائم وراء المسميات ، وفي النهاية يرى هوستون أن هناك اتفاق واسع على أن الجودة تمثل مصدر قلق حيث لا يوجد اتفاق حول ماهية القضايا بالضبط المراد حلها ، والكيفية التي ينبغي اتباعها للحل (Houston,2008,72-64).

تأسيسا على ما سبق فإنه من المهم السؤال عن كيف يمكن رؤية التعليم العالي والجامعات المصرية في المقام الأول في السياق الثقافي المحلي الوطني وثقافتها الأكاديمية

وقناعاتها الفكرية..والوعي في السياق الدولي بأصحاب المصلحة وتلبية التوقعات الخارجية التي تعكس بشكل أساسي علاقة الجامعة بالسوق العالمية والتفكير في الطلاب على أنهم عملاء ، وعدم القناعة بأن تحسين الأداء بالتعليم الجامعي من أجل نمو وبناء شخصية الطالب- الإنسان- وهذا البعد الإنساني الأخلاقي غائب عن علاقات العملاء نظرا لأنها ترتبط في الأساس بدافع الربح.

من ثم فإن تطوير التعليم في مصر في حاجة إلى الوعي بالتقاليد الفكرية والثقافية في التعليم عامة والتعليم بالجامعات خاصة ، ووضع الخصوصية ، والتفرد ، والإبداع في الاعتبار والذي يعد ضرورة تفرضها الأزمة الراهنة في التعليم والمجتمع ككل ، وضغوط العولمة والتنافسية ، وتراتبية الجامعات في التصنيفات العالمية ، ومتغيرات المجتمع المصري ذاته.

-اشكالية كيفية تحقيق الانفتاح على الثقافات الأخرى من منطلق التعاون والشراكة ودعم أخلاق التواصل والندية وليس تكريس للتبعية:

يرى عبدالفتاح تركي في أمر تطوير التعليم الجامعي من خلال معايير الجودة والتي هي بوابة للانفتاح على تعليم وثقافة الآخر أنه: مع تعاظم التيارات المعولمة وما صاحبها من بسط للهيمنة الرأسمالية المتوحشة على مقدرات الشعوب ، تعرضت الجامعات بصفة خاصة لما حملته هذه التيارات وانطوت عليه من أفكاروقيم تهدف إلى إحكام السيطرة على مصائر الجامعات وذلك بربطها بقوى الهيمنة الجديدة الممسكة بزمام السوق الرأسمالي العالمي. ومن التحولات التي نجحت التيارات المعولمة في تحقيقها ، واستمرت بلا هواده في توسيعها وتعميقها (تركي ، 2007 ، 15-16) ومن هذه التحولات كما يلي:

1- تسييد معايير الجودة التي تقدم لمختلف الدول على أنها معايير عامة ينبغي أن تنتظم مصائر الجامعات في كل بلدان العالم تلك التي تم نقلها من مجال الصناعة والتجارة - وحققت لأصحاب رؤوس الأموال أموالا طائلة على حساب إفقار القطاعات الجماهيرية.

2- تتعرض مؤسسات التعليم والجامعي منها خاصة في ظل التيارات المعولمة إلى محاولات لتغيير وجهتها وإلزامها بتحقيق أهداف لم تختارها وليس فيها ما ينفع مجتمعها...من خلال محاولة تغيير محتوى التعليم وإدخال مفاهيم جديدة تنتظم طرائق التفكير وغيرها من محاولات الهيمنة. وهذا يتطلب الانفتاح بوعي على الثقافات الأخرى في إطار نقدي بحيث يتوافق ما نستورده مع طبيعة ثقافتنا ولا يضر بمكونات الهوية ولا ينتقص من شأن الخصوصية أي بمعيار الانتقاء بمعنى التفكير بشكل نقدي حول تلك الاستعارات ، ، وبناء توافق في الأراء حول القضايا المجتمعية والتعليمية بشكل خاص بدلا من الاعتماد على الحلول العالمية الجاهزة.

- **إشكالية العولمة والمهددات الثقافية والفكرية للثقافات الأصلية:**

طبقا لرؤية**السيد يسين** فإن العولمة في نظر خصومها تهدف إلى تقنين العالم وتوحيده مما يهدد الخصوصية الثقافية ، وهى في دعوتها للانفتاح بين الثقافات إنما تهدد وجود الثقافات الأصلية وتدفع بها إلى الانقراض ، وفي نزوعها إلى صياغة ثقافة كونية رسالة ضمنية بالحكم على قيم الثقافات الأخرى بالبدائية والتخلف (يسين ، 2006 ، 28). من ثم كان من الضروري إحياء الحس الوطني في حال السعي إلى التغييربتمكين الإنسان من نسق قيمي

متكامل يقوم على أساس فكرة "الانتماء الثقافي" لمجابة غزو الثقافة الدولية عبر آليات وأدوات ثورة الاتصالات والمعلومات وعلى رأسها شبكة الانترنت وإمكانات مجتمع التعلم. ويأتي دور التعليم هنا في دعم إيجابيات المجتمع المعاصر، وتجنب ونبذ سلبياته بترسيخ قيم الثقافة الوطنية القائمة على فكرة وقيمة الانتماء الثقافي. ونبذ القيم السلبية التي تجعلنا خارج نطاق الثورة المعرفية ، ومجتمع التعلم ثم محاولته تكوين قيم جديدة تحس على الشراكة الدولية العادلة والآمنة في إنجازات هذا المجتمع بالإضافة إلى الترغيب في القيم التي تحض على التغيير للأفضل. ومن ثم يكون ترقية الحس الوطني في الإنسان ، أساس من الأسس الذي ينطلق منه التعليم العالي والجامعي لإحداث تميز بالأداء في كافة جوانبه.

ثانيا: لغة التدويل وفلسفته في التعليم العالي (اللغة والقيم والمعرفة الأساسية).

إذا كان التدويل يمثل السياسات والممارسات التي تتبعها المؤسسات الأكاديمية الوطنية أو المحلية للتعامل مع المؤسسات الأكاديمية العالمية المناظرة ، فإن النظر والوعي للدوافع التجارية ، والاقتصادية والميزات والعلامات التجارية والتصنيفات الدولية وغيرها مما اكتسب الطابع الدولي التي تصكه المنظمات الدولية للمؤسسات في كافة أنحاء العالم لاعطائها حق ممارسة مهامها في بلدانها نظرا لاستيفائها شروط تلك المنظمات التي تعمل خارج نطاق تلك البلدان وبشروط ومعايير قد تتعارض مع المصالح الوطنية ومع هويتها وخصوصيتها ، فهذا يمثل مرحلة متطورة للهيمنة الغربية يتوجب الوعي به. فالمعرفة واكتساب اللغة الأجنبية "الانجليزية" ، والمناهج الدراسية بمحتوى دولي ، وغيرها من أشكال وأنماط التدويل سوف يعزز الهوية الغربية وليس الهوية الوطنية. إذ من خلال الفروع الجامعية ، والممارسات التعاونية عبر الحدود ، والبرامج ، وغيرها كجزء من التدويل ، تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لمراقبة ومتابعة ممارساته واعتباره جزء لا يتجزأ من بناء الإنسان المصري العربي المسلم في إطار إنساني عبر التعليم العالي إذا أردنا الاستمرار في عملية التدويل..تلك هي فلسفة التدويل الوطنية التي لا ترفض التدويل ولكنها لا تقبله إلا بشروط وضوابط تتعلق بمصير بناء الإنسان الذي نربي.

وإذا نظرنا إلى اللغة في سياق العنوان السابق ، فتُعد اللغة مقوم أساسي للهوية الثقافية لأي أُمة، فاللغة الإنجليزية هي مقوم للهوية الثقافية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالمثل فاللغة العربية مقوم أساسي للهوية الثقافية العربية والإسلامية.

وكما يقول "سعيد إسماعيل علي" : "أن لغة التعليم هي مدخل إلى كثير من القضايا والمشكلات المجتمعية والثقافية، وأنها وسيلة الإتصال مع كل ما هو موروث ثقافياً في المجتمع الذي نتعلم فيه، فإذا فُقدت هذه الوسيلة إنقطع الإتصال بهذا الموروث (هدف من أهداف فلسفة ما بعد الحداثة) مما يؤدي إلى قطيعة ثقافية مع ماضي الأمة، والعكس يحدث بالنسبة إلى اللغة الأخرى التي يتم التدريس بها (الإنجليزية غالبا) ففي الوقت الذي يمكن أن تُصنف فيه صلة الأجيال الجديدة بموروثهم الحضاري تقوى صلاتهم بالموروث الحضاري لأصحاب اللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية..)، كما أن اللغة هي السبيل الأساسي لتبادل القيم والميول والإتجاهات وطرق التفكير، فتتكون الألفة والتماسك بين أفراد اللغة الواحدة مع الأخذ في الإعتبار بعض الإستثناءات(علي ، 2007 ، 82-83).

فيرى محسن خضر: أن "الهوية بالضرورة "ما هو فينا" وليس في الآخرين وتشتد نزعة الإحساس بالهوية فرداً وجماعة في لحظات الشعور بالضعف أو التحدي، وجوهر الهوية هو شعور الفرد بالتوحد مع الجماعة، وهو لدينا الجماعة القومية العربية، وإن حلقات وشرائح

وروافد الهوية المختلفة وطنياً، وحربياً وإسلامياً، وإفريقياً، وإنسانياً، يتكامل في منظومة واحدة، وتتناغم في لحن واحد في لحظات السواء التاريخي، وإن كانت قناعتنا أن الهوية القومية العربية لأي قطر عربي تختزل الروافد السابقة وتعبر عنها وتقدمها، فتتجدد الهوية وتخصب في إطار التفاعل الخلّاق مع المعطيات الزمكانية، وتتشكل الهوية في كل فترة في إطار جدلية الثابت والمتغير (المتحول) (خضر ، 2007 ، 48).

يرى "فؤاد زكريا" أن مفهوم الأزمة ينتج عن التصادم بين الفكر والواقع (الفكر والممارسة) ويبدو أنه مفهوم ملازم للتطور الحضاري للإنسان، بل ربما كان علامة صحية تدل على يقظة الوعي الإنساني ورهافة إحساسه بالظروف المحيطة به، وفي معنى الأزمة الأضيق فهي تعبير عن مرض أو اختلال (زكريا ، 2010 ، 21-22). ورغم إحتمال إمتعاض البعض من الحديث عن الهوية والخصوصية في ظل عملية التدويل والتطوير، وذلك في ظل اتجاه العالم إلى الإندماج والكوكبية بلا حدود ولا تمايزات ، إلا أن موضوع الهوية لغتا وقيما وعقيدتاً وتاريخا وتراثا من الأمور المصيرية التي يتوجب الحذر والحيطة والانتباه لما يُمكن أن يُصيب أحد مكوناتها بالمرض.

فيرى البعض أن الجامعات لا تلجأ إلى البحث عن هويتها إلا إذا كانت في حالة أزمة حادة، لا تستطيع مواجهتها، فتضطر إلى البحث عن جذورها، لتستند إليها، فتهرب إلى الماضي من الحاضر، وتغيب عن المستقبل، ويختلف "البحراوي" مع هؤلاء في هذا الأمر إذ أنه يرى أن الكوكبية الحالية ليست إلا إمتداداً حاداً للإستعمار الجديد وليست إلا هيمنة للرأسمالية الأوروبية والأمريكية على بقية دول العالم، لذلك هي تسعى للقضاء على غيرها من الهويات الثقافية والقومية والحضارية، ومن هنا فنحن بحاجة إلى عالمية حقيقة مغايرة تستفيد من التقدم التكنولوجي الهائل، يصنع عالم واحد كبير لا يقوم على الهيمنة، وإنما على حوار حقيقي بين أنداد متمايزين في هويتهم ليصبح هذا العالم أكثر ثراء وغنى من عالم تسوده هوية السوق الرأسمالية (البحراوي ،1999، 14). وهو نفسه ما نريده في تدويل التعليم وأي قضية تخرج من الحيز الوطني المحلي ، وهو تعامل وتبادل الأنداد المتمايزين في هويتهم.

يلخص هذا الأمر الترويج والتركيز على اللغة الإنجليزية كلغة دولية في إطار سياسات التدويل فهو لذلك أمر يثير الشكوك نحو تقويض اللغات الوطنية. هذا بالاضافة إلى القلق والحذر لدى بعض الأكاديمين فيما يتعلق بالاستقلالية الفكرية والحرية والتنمية الذاتية وتشكيل عقول الطلاب والانتماء والهوية الوطنية ..وتداعيات ذلك وأثره في التعليم ما قبل الجامعي. فالمستقرئ لسياسات وممارسات تدويل التعليم العالي والترويج له يلحظ أنه قد يتناقض مع تحقيقه للخصوصية الثقافية لكل مجتمع وما يرتبط بها من أوضاع تنموية ، وقضايا ومشكلات وبالتالي يتناقض مع تحقيق التميز والتفرد الحقيقي في سياق هذه الثقافة أو تلك.

وإذا كانت اللغة في مجملها تعبر عن حالة العقل وشكل وطبيعة الفكر ، فسؤال اللغة والفكر هو سؤال الإبداع الذي يبدأ باللغة ..وينتهي بها وهو سؤال الانتماء والولاء وسؤال القيم والأخلاق والوجود والعقل ، وسؤال الحرية ، فإن فسدت لغة أمة ضاعت هويتها وفسد فكرها وفقدت حريتها وتخلفت. ومن جهة أخرى ترتبط اللغة بعلاقتنا وموقفنا من التراث والوافد ، والتركيب الطبقي للمجتمع عبر العقود المختلفة.. وطريقة تفكيرنا تجاه العديد من القضايا في

المجتمع تكون للغة علاقة وطيدة ..وهذا يثير بعض الأسئلة تجاه دور التربية في تكوين عقل لغوي نقدي يواجه الفساد في الفكر في شتى جوانبه ، خاصة في العصر الراهن (العصر الرقمي).

وتكشف لنا الأرقام عن مدى سطوة اللغة الإنجليزية وانتشارها في مجالات عديدة منها مجال الإعلام عالميا حيث تمثل نسبة عالية كما يلي :

65% من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية .

70% من الأفلام ناطقة بالإنجليزية.

90% من الوثائق المخزنة في الإنترنت بالإنجليزية .

85% من المكالمات الهاتفية الدولية بالإنجليزية.

أما على صعيد السياسة والاقتصاد ، فلا يخرج موقف الولايات المتحدة القطب اللغوي الأوحد بلا منازع عن كونه صدى لمصالحها الإستراتيجية سواء داخلية أم خارجية (علي ،2001، 277)فأين تجد لغتنا العربية في هذا السياق مكانها اللائق بها في إطار التدويل؟.

هذا ولا تمثل اللغة مجرد عنصرا ومكونا في الهوية بل صانعة هذه الهوية ، ومحتوى قيمها وتاريخها ووعاء ثقافتها وفكرها ، بل هي الفكر ذاته ، ومن ثم فخطورة التدويل ومخاوف انتشارة ترتبط إلى حد كبير بموضوع اللغة حيث تنتشر اللغات الأجنبية وخاصة الأنجليزية على حساب اللغة الأم أو الوطنية وتسود معها قيمها وسماتها وخصوصية ثقافتها على حساب الثقافة الوطنية وهويتها. وهذا ما يعني الاحتلال الحقيقي والهيمنة الصامتة.

ثالثا: تصور فلسفة يمكن أن تكون مؤتلفا يستطيع رفع التناقض بين عملية التدويل والحفاظ على الخصوصة الثقافية والمؤسسية للتعليم العالي:

من خلال ما سبق حاول العمل الحالي لفت الانتباه إلى أهمية الوعي ببعض القواعد الرأسمالية في تطبيق معايير عالمية على أوضاع محلية ونقلها من مجال رأس المال والصناعة والتجارة إلى مجال التعليم وخاصة التعليم الجامعي أي من ثقافة ذات طابع ربحي إلى ثقافة أكاديمية مغايرة. وذلك في عملية تدويل التعليم من خلال عدة آليات من أهمها تطبيق معايير الجودة ، مما يدعو الباحثين والعلماء إلى نقد هذه المعايير ، وغرس روح العدالة الاجتماعية والانصاف لخصوصية "التعليم" ووضع الجامعات. ومقاومة السيطرة المعرفية واحتكار التميز وسبله تلك التي تقيد الابتكار والتفرد. وذلك من وجهات نظر منهجية لاتخاذ قرارات مستنيرة في جميع أنحاء التدخلات التي تؤدي إلى الانتقاص من استقلالية الجامعة. ومن المتوقع أن هذا الأمر لن يحدث بشكل فوري لكنه يحتاج إلى الوعي بتلك الأمور وتسليط الضوء علها والمضي قدما في التغيير وبناء جامعة وطنية تنفتح على العالم في إطار الندية والتمايز في الهوية واحترام الخصوصية.فتتميز بفكر أبنائها وأعمالهم الإبداعية من خلال تخطيط استراتيجي واع ، وواعد.

ويمكن ايجاز الفلسفة التي يستند إلها التعليم العالي في إطار التدويل في الملامح التالية:

تكمن تلك الفلسفة في ترجمة القيم والمعايير الداعمة للخصوصية الثقافية وأبعاد الهوية"عقيدة ولغة وتاريخ وتراث وقيم.."وتحقيق مؤشراتها في تطوير واقع التعليم العاليوفي محاولات تدويله من خلال التعاون الدولي وتبادل الخبرات والشراكات وغيرها في الاحترام المتبادل لتلك الخصوصية وللتقاليد والأعراف الأكاديمية ومعاملة الأنداد والتمايز الثقافي وتقدير القناعات الفكرية للتعليم العالي والجامعي في الثقافات المتنوعة كقاطرة التقدم في المجتمعات.

وهذا يتطلب العديد من التدابير منها:

أ- التوجه في التعليم العالي والجامعي للتطوير الحقيقي الجوهري وليس مجرد تطوير شكلي ، بامتلاك عناصر القوة كقاطرة لتقدم حقيقي في المجتمع ، ويمكن ذلك بالتالي:

1- أن يستقريء التعليم الجامعى الماضي والحاضر والمستقبل في معالجته لكل القضايا المنوطة به.

2- الالتزام الخلقي والمساندة القيمية والمجتمعية أمر مهم في تميز الجامعات المصرية ووضعها وضع الند للجامعات الدولية.

3- عودة أستاذ الجامعة إلى التزاماته العلمية والمهنية والبحثية أحد أهم أسس تحقيق التميز بالمعاهد والجامعات.

4- ترسيخ ثقافة الحوار الحضاري والاحترام المتبادل بين جميع أطراف العمل الجامعي عامل أساسي في خلق مناخ صحي للتميز المحلي الوطني.

5- **تأكيد مبدأ الاستقلالية والحرية الأكاديمية** ، والابتكار بالجامعات المصرية كمعايير ومبادىء أساسية.

6- **تأكيد البعد الإنساني:** بتوجيه القدر المناسب من اهتمام التعليم العالي والجامعات إلى التأكيد على الالتزام باحترام إنسانية الفرد وكرامته والإقرار بمركزيته في العملية التربوية ، دون تقليل مستوى الاهتمام بالجماعة أو السلوك التعاوني ، بترسيخ قيم التميز كاحترام العمل والالتزام بالإنتاج والمعرفة ، والاتقان ، والتنافس.

7- **دعم البُعد القيمي في التعليم وتعزيز أخلاقيات المتعلم:**

يمثل الدور القيمي والأخلاقي الذي يقدمه التعليم في المجتمع ضرورة تنموية وليس ترفا فكريا ، ففي مجتمع اليوم حيث يعد العلم والتكنولوجيا القوى المحركة والحاسمة في جميع مجالات المجتمع وفي تحقيق التنمية المستدامة.

8- **دعم البُعد المعرفي والانتاج البحثي**: بتمكين الفرد من المعرفة والتعلم والإبداع في إطار قيمي أخلاقي يرتبط بكونه إنسان. هذا وهناك علاقة جدلية واضحة بين المجتمع وما يعتريه من تغيرات تسارع انتاج المعرفة وبين القيم والأخلاقيات ، تؤثر بشكل كبير في محاولة إعادة بناء الواقع المصري.

وقد وضع **علي السلمي** عدة متطلبات لتحقيق تطوير التعليم العالي والجامعي ليتجه نحو التميز وحتى ينطلق من منطلق قوة وندية في عملية التدويل الذي نريد ، وهي (السلمي ، 2002 ، 26-27):

- "بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسة للمنظمة التعليمية ونظرتها المستقبلية ، ويضم الرؤية المستقبلية للمنظمة ، ورسالتها والأهداف الاستراتيجية التي تعمل على تحقيقها ، وكذلك آليات إعداد الخطط الاستراتيجية ومتابعتها.

- منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل المؤسسة التعليمية وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى قواعد وأسس إتخاذ القرارات.
- هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابله للتعديل مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
- نظم متطورة لدعم القرارات.
- نظام متطور لإدارة الموارد البشرية ، يبين آليات تخطيط الموارد البشرية واستقطابها وتنميتها.
- نظام لإدارة الأداء ، يتضمن قواعد وآليات تحديد الأعمال المطلوبة لتنفيذ عمليات الجامعة ، وأسس تخطيط الأداء المستهدف وتحديد معدلاته ومستوياته وقواعد توجيه ومتابعة الأداء وتقديم النتائج.
- نظام متكامل لتقييم الأداء الفردى وأداء المجموعات وفرق العمل والوحدات والأقسام.
- قيادة فعالة توفر مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج ، وتؤكد فرص المؤسسة في تميز الأداء وتحقيق التميز التنافسي".

ويرى البحث الحالي أنها تتطلب أيضا:

- تحديد مدى فعالية وكفاءة القدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية كالجامعة في نجاح ما تقدمه من خدمات ومن عمليات تعليمية وتربوية من خلال اختيار الطلاب بتوفر شروط معينة للقبول ...والأساتذة المبدعين في أداء مهام وظائفهم ؛ وإعدادهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتقديم كل ما هو جديد وإثابة الأداء المتميز.
- تعميق الاحساس بمسؤولية الجامعة المؤسسية تجاه المجتمع ، والتي تدفعها دائما لتحقيق خدمة مجتمعية عالية الجودة ومتميزة.
- الادارة والقيادة بالقيم كما تتطلبه اللحظة الراهنة ويقدمها العالم الآن.

تأسيسا على ما سبق ، يتبين أن الاتقان وجودة الأداء في ظل التقاليد الفكرية والابتكارية، والثقافة الأكاديمة للجامعة ، والعمل في إطار معايير التميز ، تعد المفاهيم الأساسية والقناعات التي يرتكز عليها تحقيق التميز في التعليم الجامعي المصري.كما يتبين أن العنصر البشري أهم الموارد الحاكمة في تفعيل عمليات التطوير بالتعليم عامة والتعليم العالي والجامعي خاصة..

ب- تطويع عقلية التطوير في التعليم العالي بما يتناسب مع ثقافتنا واحتياجتنا في مواجهة التغيير العالمي من خلال ما يلي:

1- استنهاض الهوية الثقافية والحس الوطني وتحقيق الأمان الثقافي:

تحقيق الثقة في الموروث الجمعي الذي يستند إلى العقيدة الإسلامية ومنظومة القيم العربية الإسلامية وجملة العادات والتقاليد والتراث واللغة كثوابت أصيلة تميز شخصية تلك الأمة عن غيرها من الأمم. كما تتسم بالمرونة التي تجعلها قابلة للتغيير والتطور واستيعاب

مستجدات العصر، واستشعار عناصر القوة في ثقافة الأمة وأنها قادرة بامكاناتها على دفع النشء إلى الأمام وتحقيق الأمن العام للإنسان في إطارها وفي سياق متطلبات العصر.

2- تحقيق الأبعاد التالية من خلال العمل الجاد لمواجهة ومقاومة التبعية والهيمنة:

البعد البنيوي النظامي: ويتعلق بضرورة التنوع والتمايز وانتشارهما في التعليم المصري وليس النمطية.

البعد الإداري ومسألة الاستقلال والتبعية: وهو أمر يتعلق بقضايا إنتاج المعرفة ونقلها كوظيفة جوهرية للتعليم في مصر وخاصة الجامعة. وديمقراطية العمل التعليمي ، واستقلاليته ومدى اقترانه بالوعي النقدي.

البعد الوظيفي وغايات التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وأهدافهما ، ومدى قدرتها على الوفاء بها.

بُعد البحث العلمي: ضرورة التحول في النظام المعرفي في مجال البحث العلمي لمواجهة العديد من المشكلات منها:مقاومة تحول التعليم إلى سلعة خاصة بدلا من كونه حق ومسئولية خدمية- التغلب على مشكلات التعاون بين المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعية والمراكز البحثية الأجنبية بشكل يحترم خصوصية ثقافتنا وجامعتنا – تعظيم حجم الاستفادة من إمكانيات وقدرات المراكز البحثية الجامعية في حل مشكلات المجتمع.

إن مخزون الأمة من العقول المبدعة هو نقطة البداية لوضع الثقافة الأم في موضع التكافؤ والندية وإمتلاك إرادة التغيير والتفاعل من موقف القوي وليس الضعيف. إذ أن ثورة المعرفة والاتصالات وما يترتب عليهما هو إنجاز عقول مبدعة في الأساس ، وأعمال إنسانية يسهم فيها التراكم المعرفي عبر التاريخ وعبر تناوب الحضارات. لذا فالثقة في الذات الفاعلة المبدعة أمر غاية في الأهمية لاقامة مجتمع تعلم في السياق الثقافي العربي والوطني ، وفي ظل التواصل والانفتاح الواعي على الآخر عامة وفي سياق تطبيق استراتيجية التدويل.

خاتمة:

أثرت العولمة وتداعياتها على التعليم العالي حيث ازدادت حركة خصخصته بشكل واضح لاعتبارات اقتصادية وتجارية في المقام الأول وأصبح للشركات ووسائل الإعلام جامعات بفضل التكنولوجيا متمثلة في التعليم الافتراضي والتعليم عن بُعد وغيرها من أنماط. وقد إنعكس ذلك على التعليم في العالم العربي في محاولته الاستجابة السريعة غير المدروسة تارة أو التكيف تارة أخرى ، إلا أنه في حاجة أكثر لبناء الإنسان العربي ومواجهة احتياجاته المتجددة في سياق العصر والتي تمثل فيه الحفاظ على الخصوصية الثقافية واحترامها أمر غاية في الأهمية والصعوبة في ذات الوقت. وحتى يكون للتعليم العالي العربي بصمته وهويته المتميزة والتي تُستمد من عمق هوية المجتمع والأمة العربية الإسلامية ، وإذا كانت قضية التدويل أمر حتمي تفرضه طبيعة العصر وضغوطات العولمة وغيرها فبالأحرى أن يكون تعليم عالي عربي في إطار تدويل اقليمي عربي أولا كخطوة مهمة في إطار التنسيق والتعاون والتكامل العربي / العربي وللتطوير الذي لا ينفك من الماضي والهوية ولا ينغلق ويصم الأذان على متطلبات الحاضر ، بل ويمتد في ذات الوقت لآفاق المستقبل وتكوين رؤية حضارية واضحة.

إن فلسفة التدويل التي ينشدها العمل الحالي ترفع التناقض بين أهمية وضرورة الحفاظ على الخصوصية وفي ذات الوقت تستجيب لمتغييرات عصر العلم والتكنولوجيا تكون في إطار الرؤية التي تقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والتمايز بين الثقافات والتعاون وتبادل المنافع والمصالح في إطار تعامل الأنداد المتمايزين ، وتعتمد على عالمية المعرفة والتكنولوجيا ومحلية ووطنية الثقافة والقيم والأخلاق والأعراف المجتمعية والتعليمية.

المراجع

البحراوي، سيد (1999). الحداثة التابعة في الثقافة العربية. القاهرة: ميريت للدراسات والنشر.

تركي ، عبدالفتاح إبراهيم (2000): **تربية ما بعد الحداثة من أين... وإلى أين...؟** القاهرة ، المحروسة للنشر والتوزيع.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). **نحو إقامة مجتمع المعرفة** . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . المكتب الاقليمي للدول العربية (UNDP).

خضر، محسن (2007)**. أيديولوجيا التعليم**. في كتاب الهلال صناعة المستقبل بالتعليم. القاهرة: دار الهلال . ع (116).

زكريا، فؤاد(2010). **خطاب إلى العقل العربي**. سلسلة الفكر. مكتبة الأسرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سكران ، محمد محمد (2006). **التربية والثقافة فيما بعد الحداثة** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

السلمي ، علي (2002). **إدارة التميز**: القاهرة . دار غريب.

عايش ، لطيفة (2002). **التغيير والتربية** . دراسة في كتاب محمد الطيطي . مدخل إلى التربية: عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد الدايم ، عبد الله (1991). **نحو فلسفة تربوية عربية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالعال ، حسن إبراهيم (2007). استقلال الجامعة في مصر أبعاده ومداه . **الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية** بعنوان: استقلال الجامعات في مصر رؤية تحليلية: جامعة طنطا.

العطار، سلامة صابر (2011). الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة. مؤتمرثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر في الفترة من13-14 يوليو. **مجلة العلوم التربوية**: معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة.مج19.عدد خاص.

عايش ، لطيفة (2002).**التغيير والتربية**.دراسة في كتاب محمد الطيطي. مدخل إلى التربية: عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

العلواني ، طه جابر (2003). الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت- لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.

علي ، سعيد اسماعيل (2007). **عندما تعرب التعليم**. في كتاب الهلال صناعة المستقبل بالتعليم. القاهرة: دار الهلال. ع (116).

علي ، نبيل (2001م). **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ، عالم المعرفة** ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ع 276.

عمارة ، محمد (2006). **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية** ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

فهمي ، فوزي (2004). **تخريب العالم- الأعمال الفكرية**: القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مصطفى ، فهيم (2005). **مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد –استخدام الانترنت في المدارس والجامعات وتعليم الكبار** :القاهرة . دار الفكر العربي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- اليونسكو(1998). التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي**: اليونسكو- باريس 5-9 أكتوبر.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- اليونسكو(2009). الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغيير المجتمعي والتنمية. **المؤتمر العالمي للتعليم العالي**: اليونسكو-باريس ، 5-8 يوليو.

نصر ، أماني محمد(2007). دراسة مقارنة لبعض الخبرات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية ، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي** ، ع(14).

هلال ، ناجي عبدالوهاب ونصار ، علي عبدالرؤوف(2012). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة"رؤية مستقبلية" ، **مجلة مستقبل التربية العربية** ، القاهرة، مج(19).

وطفة ، علي أسعد (2007). التربية العربية والعولمة: بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات ، **علم الفكر** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مج36 ، ع2.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Bartell, M. (2003). **Internationalization of universities: A university culture-based framework**, Higher Education, No,45: pp.43-70. https://doi.org/10.1177/1741143214549978

Castoriadis. R.C. (1996). La Monteé de L'unsignigience les carrefours de labyrinth. Paris: Seuil.

Critical Studies in Education (2013).Issues surrounding English, the internationalization of higher education and national cultural identity in Asia: a focus on Japan.V54.

Fabre, M. (2003): **Bachelard ET les questions vives de l'ecoled'aujourd'Hui**, colloque de Dijon "La philosophiesaisie par l'education".

Giertz. B. (1999). The quality concept in higher education.Conference **Proceedings from TQM for Higher Education Institutions.** Higher Education Institutions and the issue of Total Quality. Verona: 30-31 August.

Houston. D. (2008). Rethinking quality and improvement in higher education, *q* Emerald Group Publishing Limited. **Quality Assurance in Education** V (l). 16. 1.

Jacky L., Nick, F.(2015). **Internationalization and Culture in Higher Education,** Educational Management Administration &Leadership

Roman D. j. (2002). Academic freedom and social responsibility. **Higher education Policy**. V(l). 15.

Rowell D Madula (21 September 2018). Internationalization without loss ofIdentity. Philippines.